هل تستطيع الطاقة المتجددة أن تكون بديلا حقيقيا للطاقة الأحفورية؟

المغرب في حاجة إلى تنويع موارده الطاقية للحد من تبعيته للخارج

يقلم: يوزيد الادريسي البوزيدي
مستشار بمجلس النواب

● لا أحد يجادل في الدور الكبير الذي تلعبه الطاقة في الحياة اليومية للمجتمعات، وما تضطلع به من دور في تطوير و تسريع وتيرة التنمية. لكن مع تقلبات بوادر نضوب الطاقة الأحفورية، خاصة النفط الذي تشير بعض التوقعات إلى أن الاحتياطي العالمي منه لن يكفي لأكثر من 40 سنة والغاز الطبيعي الذي لن يتعدى الاحتياطي منه 60 سنة، و ما نخلفه من آثار سيئة على البيئة بسبب انبعاثات الغازات المسببة في الاحتباس الحراري وما ينجم عن ذلك من تأثير على التقلبات المناخية، فقد بدأ التفكير خلال السنوات الأخيرة ــ وبحدية متفاوتة ــ في مصادر جديدة للطاقة، مصادر لا تنضب وصديقة للبيئة. و بذلك بدأت أغلب الدول ــ المنتجة منها للنفط وغير المنتجة له على السواء ــ تركز على هذا النوع من الطاقة، إذ أصبح الاتجاه نحو الطاقة الخضراء يسترعي اهتمام الحكومات بمختلف الدول، حيث يتم تخصيص اعتمادات و استثمارات كبيرة جدا من أجل تطويرها، الشيء الذي خلق تنافسا قويا بين مختلف البلدان.

ونظرا لكون المغرب يفتقر إلى مصادر الطاقة التقليدية، ولكونه يستورد أكثر من 97 % من احتياجاته الطاقية، ولكونه كذلك يتوفر على مؤهلات كبيرة ومصادر متنوعة من الطاقة الجديدة المتجددة، فكان من البديهي أن يوجه اهتمامه، هو كذلك، إلى هذه المصادر الجديدة للطاقة حتى يتمكن من الخروج من الورطة التي فرضتها عليه الظروف.

إن المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب من مناطق شاسعة مشمسة، ومواقع ريحية مهمة، و مصادر مياه لا بأس بها، إضافة إلى موقعه الجيو-استراتيجي و قربه من أوروبا، و كذا الشراكات الاقتصادية التي تربطه بعدد من الدول التي تتوفر على أسواق كبيرة ومؤهلات استثمارية وتكنولوجية مهمة، من الممكن أن تجعل منه قطبا مهما للتزود بالطاقة وقبلة للاستثمارات العالمية في المجال الطاقي. لذلك كان لا بد للمغرب من إعداد:

■ إطار قانوني محفز ومواكب للتطور الحاصل في مجال الطاقة الخضراء؛

■ إطار قانوني وتنظيمي يتلاءم مع الرؤية الطموحة التي تركز على الخيارات التي اعتمدتها الحكومة و التي تأخذ في الاعتبار احتياجات وخصوصيات المملكة ومتطلبات التطور الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية؛

■ إطار قانوني يساعد على تنفيذ الإستراتيجية الطاقية الجديدة والمشاريع الاستثمارية الطاقية الكبرى التي انخرط فيها المغرب والتي أعطى انطلاقتها جلالة الملك بورزازات خلال شهر أكتوبر المنصرم؛

■ إطار قانوني يهدف إلى تنمية المؤهلات الوطنية الطاقية ويمكن من رفع عدة تحديات تهم بالخصوص التقليص من التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة عن طريق الحد من الإنبعاثات الغازية ومقاومة التغيرات المناخية ومواكبة البرامج التنموية ومتطلبات التطور الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية؛

■ إطار قانوني يسمح بتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية التي تتطلبها المشاريع الكبرى، والتي تفيد المعطيات المتوفرة أنها سجلت خلال السنوات العشر الماضية ارتفاعا بمعدل 8 % سنويا، و ذلك ارتباطا بنمو النشاط الاقتصادي وتطور قطاع التصنيع وارتفاع مستوى المعيشة لدى السكان؛

■ إطار قانوني يمكن من تطوير القدرات الإنتاجية لتلبية الحاجيات المتزايدة، ومن تنمية البنيات التحتية للتوليد والنقل والتوزيع.

فمن إيجابيات القانون المتعلق بالطاقة المتجددة، والتي صادق عليه البرلمان مؤخرا، أنه يخفف من احتكار المكتب الوطني للكهرباء، من خلال السماح للمجموعات الصناعية بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة من أجل تلبية احتياجاتها الذاتي وتغذية شبكة المكتب الوطني للكهرباء، بل أن مشروع القانون ذهب إلى أبعد من ذلك حينما سمح لبعض المؤسسات بإنشاء شبكة خاصة لنقل الكهرباء التي تنتجه من المصادر المتجددة.

ومن مزايا القوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة، كذلك، إقانون الطاقة المتجددة والقوانين المحدثين للوكالة الوطنية للطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية و الوكالة المغربية للطاقة الشمسية) أنها ستمكن بلدنا، ليس فقط من توفير الاحتياجات الوطنية من الطاقة الكهربائية، بل أن جزءا من هذه الطاقة سيوجه نحو التصدير، وبذلك سيتحول المغرب من بلد مستورد للطاقة بنسبة 100 % تقريبا إلى بلد مصدر لهذه المادة.

وسيتأتى ذلك من خلال تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية، بالاعتماد ليس فقط على الفحم الحجري والغاز الطبيعي، بل كذلك على طاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية، وتطوير التقنيات النووية لتوفير الطاقة في المجالات السلمية، والصخور النفطية التي يتوفر المغرب على احتياطي مهم منها بمنطقة تمحضيت.

ومن أجل مواجهة هذا التحدي سارع المغرب خلال شهر مارس الماضي إلى إنشاء صندوق لتنمية الطاقة بقيمة مليار دولار (حوالي 8 مليارات درهم) اعتمادا على دعم من بعض الدول العربية الشقيقة.

ولبلوغ الهدف المرجو، اعدت الحكومة مخططا طموحا أوليا مداه عشر سنوات وقابل للتمديد من أجل إنتاج الفين ميغاواط من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بغلاف مالي يقدر ب 9 مليار دولار، وهو يندرج في إطار البرامج التنموية الكبرى التي يرعاها جلالة الملك.

لكن، لكي يتبوأ المغرب مكانة متقدمة بين الدول المنتجة للطاقة المتجددة، وحتى يتمكن من منافسة الدول التي سبقته في هذا المجال، ذكر انه مطالب بتطوير برامجه و تكثيف الجهود من أجل الوصول إلى مستوى يضاهي ما خططت له عدد من الدول

إذ يحتدم حاليا في دول كبرى تقع في مناطق مختلفة من العالم سباق من أجل إيجاد بدائل للنفط والفحم.

فالصين التي تحرص في إطار سعيها الحثيث للتحول إلى واحدة من الدول القائدة في العالم في مجال الطاقة البديلة، تعمل كل ما في وسعها من أجل حماية شركات الطاقة لديها من المنافسة الأجنبية، حيث تفيد بعض التقارير أن الصين تسعى إلى توليد 20 ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول سنة 2020 (مقابل 2000 ميغاواط فقط بالنسبة للمغرب)، و قد تجاوزت الصين الولايات المتحدة التي تعتبر من بين أهم أسواق طاقة الرياح في العالم، كما تنوي إنشاء 6 حقول لطاقة الريح، تتراوح الطاقة الإنتاجية للحقل الواحد منها ما بين10 آلاف و 20 ألف ميغاواط.

والهند، بدورها، أعلنت عن خطط لاستثمار 19 مليار دولار في مشروعات الطاقة الشمسية على مدى الثلاثين عاما القادمة، و هي تسعى إلى التمكن من إنتاج 20 ألف ميغاواط بحلول سنة 2020، و 200 ألف ميغاواط بحلول عام 2050.

وهناك مشروع أكثر مشاريع الطاقة الشمسية طموحا في العالم، اجتذب اهتمام العلماء والساسة الأوروبيين على حد سواء، يقوم على استغلال شمس الصحراء الكبرى في تزويد أوروبا بالطاقة من خلال بناء محطات طاقة شمسية عملاقة في صحاري شمال إفريقيا، يتم ربطها بخطوط الضغط العالي إلى أوروبا. وقد منحت الحكومة الألمانية دعمها القوي لهذا المشروع المعروف باسم «ديزرتك» (DESERTEC)، حيث خصصت له 400 مليار أورو، تستثمر على مدى 40 سنة.

تبين من بعض الدراسات التوقعية أن الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية قد تصل، على المستوى العالمي، إلى 60 % من الآن وحتى سنة 2030، وأن التكلفة الإجمالية المتوقعة لسد هذه الزيادة قد تصل إلى نحو 10 تريليونات دولار، مما سيجعل المنافسة في هذا الحقل تتصف بالشراسة وقوة حدتها، الشيء الذي يحتم على المغرب الاستعداد الجيد لها و وضع كل التدابير والإجراءات التي تمكنه، ليس فقط من مجاراتها، بل كذلك من احتلال موقع الصدارة في هذا المجال.

ولكي يستطيع المغرب فعلا التقليص من تبعيته الطاقية و احتلال موقع متميز بين البلدان المنتجة للطاقة النظيفة وفرض نفسه كبلد يمتاز بقدرات مهمة في هذا المجال، عليه بذل مجهود أكبر و إعداد مخططات طموحة، مع تنمية نسيج صناعي متخصص في الطاقة المتجددة و تطوير البحث العلمي في ميدان التكنولوجيا عالية الدقة من خلال إنشاء مركز للبحث في البيئة والطاقة المتجددة و عقد شراكات مع المعاهد المختصة و المؤسسات الجامعية وتوطيد العلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «ايرينا» من أجل الاستفادة من التجارب و الدعم المالي الذي يقدمه «البنك الأخضر» الذي تم إحداثه بألمانيا خلال النصف الثاني من السنة الفارطة.